



جدلية المحاكمات العقلية والعدالة الإلهية في ضوء مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)

مالك مهدي خالص السويدي¹

المستخلص

يتناول البحث جدلية العدالة الإلهية في ضوء المحاكمات العقلية ضمن مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)، مؤسساً لرؤية ترى أن العقل شريك أساس في فهم العدل، لا خصماً للنص. ينطلق من مبثني "التجري والانتقاد" ليقرر أن الاستحقاق الأخلاقي لا يدور مدار الفعل الخارجي فحسب، بل مدار النية وكشف السريرة؛ فالعقوبة ليست انتقاماً قانونياً، بل أثر تكويني يكشف حقيقة النفس التي بنتها اختياراتها. ويعالج البحث إشكالية الشرور وآلام الأبرياء من خلال نظرية "العوض" وكون العالم محكوماً بنظام الأسباب، بحيث لا يقع ألم بلا جبر إلهي يعيد التوازن في الآخرة. كما يؤكد أن العدالة تراعي تفاوت البيئات والوراثة، وأن التكليف مرتبط بقدر الإدراك، مما يرفع المؤاخذة عن الأهلية ويؤسس لعدل نسبي منصف. وفي بحث البرزخ وتجسد الأعمال - كما قرره محمد حسين الطباطبائي في الميزان - يفهم الجزء بوصفه ظهوراً لجوهر العمل لا حكماً خارجياً مفروضاً، وبذلك يحل إشكال الخلود باعتباره ثمرةً لنوعية النفس لا لطول زمن المعصية. كما يناقش البحث فلسفة الحدود والقصاص، مبيناً أنها وسائل زجر وتطهير، لا أدوات تشفي، مع إمكان تفعيل البدائل ضمن المقاصد الشرعية. نوع البحث: نظري - تحليلي: يعتمد على دراسة النصوص الدينية والفلسفية والعقلية، واستقراء الآراء الفقهية والعقائدية. وينتهي إلى أن منظومة الجزء الإلهي تبلغ كمالها في التوبة والشفاعة واللفظ، حيث تتكامل العدالة مع الرحمة، ويتحول العدل من مفهوم عقابي إلى مسار تربوي يهدف إلى إيصال الإنسان إلى مقام القرب والرضا.

الكلمات المفتاحية: العدل الإلهي، التجري، الانتقاد، فلسفة العقوبة، مشكلة الشرور.

¹. دكتوراه الفلسفة وعلم الكلام، جامعة الأديان والمذاهب، كلية الفلسفة

المقدمة:

حين يتكلم العقل أمام القضاء الإلهي: تعد قضية "العدل الإلهي" المحور الذي تدور حوله أزمات الوعي الوجودي والقلق الأخلاقي عبر التاريخ الإنساني. فبينما يقرر النص الديني كمال العدالة الإلهية، يصطدم العقل البشري أحياناً بظواهر وجودية تبدو في ظاهرها منافية لمنطق الرحمة أو الاستحقاق؛ فما ذنب الطفل الذي يولد معاقاً أو يختطفه الموت قبل أن يدرك معنى الوجود؟ وكيف يستقيم العدل في "الخلود" بنار أبدية مقابل ذنب محدود في زمن محدود؟

إن هذا البحث ليس مجرد استعراض فقهي، بل هو "محاكمة عقلية" تحاول تفكيك مفهوم العقوبة والجزاء. هل العقوبة الإلهية تشبه العقوبات القانونية البشرية القائمة على الزجر والتشفي؟ أم أنها "أثر تكويني" وعلاقة عليّة بين الفعل ونتيجته؟ إننا نسعى هنا إلى حوار بين العقل والإيمان، وبين فلسفة الحداثة التي تنقد العقوبات الجسدية وبين التفسير العرفاني والقرآني (كما في ميزان الطباطبائي) الذي يرى الجزء تجسداً للأعمال. سوف نناقش في هذا المسار البحثي كيف أن العقل يحاكم "التجري" (النية السيئة) حتى لو لم تتحقق فعلياً، وكيف يفرق بين الابتلاء الاختباري وبين العقوبة، وصولاً إلى استشراف رؤية جديدة تحرر مفهوم العدالة من التفسيرات المادية الضيقة، لتضعه في سياق "اللطف الإلهي" الشامل.

المبحث الأول: فلسفة المحاكمات العقلية والأسس الأصولية للإرادة

تعد قضية "المحاكمة العقلية" في مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) الركيزة الأساسية التي يقوم عليها مفهوم العدل الإلهي؛ فالعقل ليس مجرد أداة للفهم، بل هو "حجة" قائمة بذاتها، وقد ورد في مآثوراتهم أن الله حاسب الناس على قدر ما آتاهم من العقول في الدنيا. إن هذا الفصل يهدف إلى تفكيك الارتباط بين "الفعل المادي" وبين "الاستحقاق الجزائي"، حيث إن مدرسة العدلية تؤمن بأن الحسن والقبح ذاتان وعقليان، بمعنى أن العقل يدرك قبح الظلم وحسن العدل حتى قبل ورود التشريع السماوي. ومن هنا، تنبثق أهمية مبحث "التجري والانتقياد" (الأنصاري، ١٤٣٨ هـ ج ١، ص ٤٦-٣٧) كأحد أدق المباحث الأصولية التي تحلل ماهية الذنب والمسؤولية الأخلاقية. إن "التجري" في حقيقته هو ممارسة للإرادة السيئة ضد المولى، حيث يقدم المكلف على فعل يظنه معصية ولكنه في الواقع الخارجي لا يمثل ضرراً، كمن يشرب ماءً يظنه خمرًا. هنا يطرح السؤال المركزي في المحاكمة العقلية: هل يُعاقب هذا الشخص؟ يذهب المحققون من علماء الإمامية إلى أن العقوبة هنا لا تتوجه للفعل المادي (شرب الماء) بل تتوجه لـ "هتك حرمة المولى".

«إن التجري يكشف عن كينونة النفس وخبث الباطن، فالتجري قد هتك حرمة المولى بفعله الذي اعتقده معصية» (المنصوري، ٢٠١٨م، الانتقياد والتجري عند الأصوليين، ص ٦٢). إن هذا التحليل يغير مفهومنا عن العدالة الإلهية؛ فهي ليست نظاماً جنائياً ميكانيكياً يطارد الأجساد، بل هي نظام قيم يحاكم "السرائر". إن العقل

يحكم بقبح هذه الجرة، لأنها تكشف عن حقيقة النفس المتمردة التي لو وجدت فرصة حقيقية للمعصية لما ترددت. وفي المقابل، نجد "الانقياد" الذي يمثل الحالة التي يسعى فيها الإنسان لفعل الخير بناءً على ظن بوجوبه، فيشبهه الله على "روح الطاعة" لديه وإن تبن أن الفعل ليس واجباً. إن هذا التوازن بين التجري والانقياد يثبت أن العدل الإلهي هو "عدل أخلاقي" يغوص في أعماق النوايا، وهو ما يفسر الآية الكريمة التي تؤكد مسؤولية "الفؤاد" قبل الجوارح؛ فالفؤاد هو مختبر القرارات، والمحكمة العقلية تقتضي أن يكون الحساب على "المنجزات النفسية". وفي سياق متصل، يجب التمييز في هذا الفصل بين "سقوط الواجب" وبين "كمال الثواب".

فالعدل الإلهي يقتضي براءة ذمة المكلف إذا أدى ما عليه ظاهرياً، كمن يصلي صلاة آلية خالية من الحضور القلبي. العقل يحكم هنا بأن العبد قد امتثل للأمر، فلا يستحق العقاب، ولكن في الوقت ذاته، لا يستحق "الثواب الرفيع" الذي يناله الخاشعون. إن هذه النظرة السردية للجزء توضح أن الله لا يظلم العبد بسلب حقه في الامتثال، ولكنه يضع كل إنسان في مرتبته التي يستحقها بناءً على "درجة الاتصال" الروحي. إن الجزء في مدرسة أهل البيت ليس أمراً "وضعياً" (أي قانوناً اصطلاح عليه الله)، بل هو أثر "تكويني" ينمو مع العمل؛ فالصلاة التي تنهى عن الفحشاء والمنكر هي فعل يغير كيمياء الروح، ومن هنا يكون الثواب هو "الصورة الملكوتية" لهذا التغيير. وعند التعمق في مسألة "تجيز العقوبة"، نجد أن مدرسة أهل البيت ترفض فكرة "إحباط العمل" بشكل عشوائي. فالعقل يرفض أن يضيق جهد إنسان مؤمن بسبب هفوة عابرة، إلا إذا كانت هذه الهفوة تمثل "ارتداداً" عن أصل الانقياد.

إن العدالة تقتضي المحافظة على رصيد الإنسان من الخير، ولكن "التجري" المتكرر قد يؤدي إلى "رين" على القلب يحجب النور الإلهي. هذا "الرين" هو في الحقيقة نوع من العقوبة التكوينية العاجلة التي تسبق عذاب الآخرة. إننا هنا أمام محاكمة مستمرة تجري في باطن الإنسان؛ فكل فعل اختيار هو بمثابة جلسة محاكمة عقلية يقرر فيها الإنسان مصيره. وإذا أردنا ربط هذا المفهوم بالواقع الحديث، نجد أن هذه "المحاكمة العقلية" هي أسمى من القوانين الوضعية التي تعجز عن محاكمة "النية" ما لم تتحول لضرر مادي. أما في ميزان العدل الإلهي، فإن النفس التي تختزن الشر وتلذذ به خيلاً هي نفس "متجرنة"، والعقل يجد أن من العدل أن تُحرم هذه النفس من صفاء اليقين كعقوبة معنوية فورية. إن هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الإنسان هو "خالق أفعاله" في مساحة الاختيار التي منحها الله له، وأن المحاكمة العقلية لا تظلم أحداً لأنها تستند إلى ما "أنجزه" العقل في داخله. فالحساب يوم القيامة ليس إلا عرضاً سينمائياً لما سجله "الفؤاد" في سجلات الوجود. قال الطباطبائي: «(إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً)» تعليل للنهي السابق في قوله "ولا تقف ما ليس لك به علم" وقوله: «(أولئك)» إشارة إلى السمع والبصر والفؤاد، وانما عبر عنها بأولئك المختص بالعقلاء؛ لأن كون كل منها مسؤولاً عنه يجري مجرى العقلاء وهو كثير النظر في كلامه تعالى» (الطباطبائي، ١٩٩٧ م، ص ٩٢). أي إن المحاسبة تقع على ما عقد عليه القلب واستقر فيه من نيات، والفؤاد هو وعاء المسؤولية الأول وبذلك، تكتمل الصورة الأولى للعدل: الله عادل لأنه يحاكمنا بناءً على

"حقيقتنا" التي اخترناها بأنفسنا عبر سلسلة من مواقف التجري أو الانقياد، وهو ما يجعل العقوبة "استحقاقاً ذاتياً" وليس ظملاً خارجياً.

المبحث الثاني: فلسفة الابتلاء والشروع وإشكالية العدالة في التفاوت القدري

يعتبر هذا الفصل المحك الحقيقي الذي يواجه فيه العقل البشري مفهوم العدالة الإلهية؛ فإذا كان المبحث السابق قد أسس للمسؤولية بناءً على الإرادة، فإن العقل هنا يصطدم بظواهر تبدو خارجة عن إرادة الإنسان ومع ذلك تسبب له الألم أو تحدّد مساره في الحياة. تنطلق مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) في معالجة إشكالية "الشروع" من رؤية كونية ترى أن هذا العالم محكوم بنظام "الأسباب والمسببات"، وأن ما يراه الإنسان شراً جزئياً هو في حقيقته جزء من خير كلي لا يستقيم الوجود بدونه. إن العقل الذي يستشكل على وقوع الزلازل أو الأوبئة يحاكم الظاهرة من زاوية الضرر الأنّي، لكن المحاكمة العقلية العميقة تدرك أن هذه الظواهر هي نتاج قوانين فيزيائية ضرورية لاستمرار الحياة على الأرض؛ فالحرارة التي تنضج الطعام هي ذاتها التي تحرق الغابات، والرياح التي تسوق السحاب هي التي قد تدمر العمران. العدالة هنا لا تقتضي تعطيل القوانين الكونية لكل فرد، بل تقتضي "تعويض" المتضررين في عالم آخر لا يحكمه الفناء.

وفيما يخص المسألة الأكثر حساسية، وهي "آلام الأطفال" والعيوب الخلقية، "يجب في حكمة الله تعويض كل من ناله ألم بلا ذنب في الدنيا بعوض عظيم في الآخرة يزيل أثر الألم" قال العلامة الحلي: «أقول: هذه الوجوه التي يستحق بها العوض على الله تعالى، الأوب: انزال الآلام بالبعد كالمريض وغيره، وقد سبق بيان وجوب العوض به من حيث اشتماله على الظلم لو لم يجب العوض» (العلامة الحلي، ١٤٣٣ هـ كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص ٤٥٣). فإن مدرسة أهل البيت تطرح مفهوم "العوض" كحلّ حاسم يرفع القبح العقلي عن إيلاّم من لا ذنب له. إن الله تعالى، الذي انتصف بالعدل المطلق، لا يمكن أن يذيق طفلاً مرارة المرض أو اليتيم سدى؛ فالمحاكمة العقلية تقتضي أن كل لحظة ألم يعيشها البريء هي "دين" في ذمة الرحمة الإلهية، يُقضى في الآخرة بنعيم ينسي المصائب كل ما ذاقه في الدنيا. إن هذا العوض ليس مجرد مكافأة، بل هو استحقاق يجعل الطفل يوم القيامة يرى أن ذلك البلاء كان "منحة" عظيمة في رداء "محنة". ومن هنا، يتحول الألم من إشكال أخلاقي إلى وسيلة لرفع الدرجات الروحية، مما يؤكد أن الله لا يظلم مثقال ذرة، بل يدير ملكه بـ"لطف" خفي يدركه المؤمنون بعقولهم قبل عواطفهم. وعلى صعيد آخر، تبرز إشكالية "الوراثة والتربية" كعوامل تفرض على الإنسان قيوداً في مسيرة حياته الأخلاقية. يتساءل العقل: كيف يحاكم الله شخصاً ولد في بيئة إجرامية وورث جينات تميل للعنف (كما ناقشه محمد تقي فلسفي في أطروحته التربوية)؟ الإجابة تكمن في أن العدل الإلهي لا يحاسب البشر "بمسطرة واحدة"، بل هو عدل "نسبي" يراعي نقطة البداية لكل فرد. إن المحاكمة العقلية في مدرسة أهل البيت ترى أن الله يطالب العبد بقدر ما أتاه من إمكانيات؛ فالإنسان الذي يجاهد جيناته السيئة وبيئته الفاسدة للوصول إلى أدنى مراتب الصلاح، قد

يكون مقامه عند الله أعظم من "الصالح بالفطرة" الذي لم يواجه اختباراً حقيقياً. قال محمد تقي الفلسفي: «إن الطفل يرث من أبويه الطباع والغرائز، والعدالة تقتضي مراعاة هذه الميول الفطرية عند الحساب. إن خلاصة ما توصل إليه علماء الوراثة في العصر الحديث بالنسبة إلى انتقال صفات الأجيال السابقة للأجيال اللاحقة تنحصر في جملة أمور مذكورة كلها في هذين الحديثين:

١. إن عوامل الوراثة ذرات صغيرة تسمى (الجينات) وهي توجد في الخلية التناسلية من الأبوين أو الأجداد السابقين. ولقد سبق وأن أشرنا في المقدمة الرابعة من البحث أن الروايات تسمى عامل الوراثة ب (العرق) الذي ورد التصريح به في الحديثين كليهما.

٢. يرى العلماء أن عدد الجينات في الخلية التناسلية كثيراً نوعاً ما ومن خلال نقلنا لبعض النصوص ظهر أنها تبلغ العشرات والمئات، ومع ذلك فإنهم لم يتوصلوا إلى إثبات أعدادها بصورة قطعية» (محمد تقي فلسفي، ١٣٨٦ هـ ج ١، ص ٦٠-٦١). ففهم من ذلك إن الطفل يرث من أبويه الطباع والغرائز، والعدالة تقتضي مراعاة هذه الميول الفطرية عند الحساب إن "التجري" هنا يُقاس بمقدار المخالفة للإرادة المتاحة، لا بحجم الفعل الخارجي. وهذا يحل إشكال "الحظوظ" الوجودية؛ فالتفاوت في الذكاء، أو الجمال، أو الصحة، هو توزيع لأدوار الاختبار وليس تفضيلاً لشخص على آخر، فالعدل يقتضي أن حساب صاحب الموهبة الكبيرة سيكون أشد وأدق من حساب البسيط والمحروم. كما يعالج هذا الفصل قضية "الابتلاء" كأداة تطهيرية؛ ففي الروايات عن أهل البيت، نجد أن "البلاء للولاء"، ومعناه أن الألم قد يكون وسيلة لمحو آثار "التجري" الذي مارسه العبد في حياته، لكي يلقي الله طاهراً من أدران المعاصي. إن العقل يتقبل فكرة "العقوبة العاجلة" في الدنيا إذا كانت ستمنع "العقوبة الآجلة" في الآخرة؛ تماماً كما يتقبل المريض ألم الجراحة لينجو من الموت. إن المرض أو الفقر أو فقدان الأحبة، في المنظور السردى للعدل الإلهي، هي رسائل تنبيهية تعيد الإنسان إلى جادة "الانقياد" وتكسر طغيانه المادي. إن "القدر" في مدرسة أهل البيت ليس سجنًا، بل هو "مضمار سباق" تختلف فيه العواقب من شخص لآخر، لكن خط النهاية والعدالة في التحكيم يضمنان لكل متسابق حقه بناءً على جهده الشخصي وتغلبه على معوقاته الخاصة. وينتهي هذا الفصل ببيان أن "الشر المطلق" لا وجود له في ملك الله؛ فكل ما نراه شراً هو "عدم للكمال" أو "نقص نسبي" تقتضيه طبيعة المادة المحدودة. إن العدالة الإلهية تتجلى في أن الله جعل خلف كل ألم أملاً، وخلف كل ضيق سعة، وجعل من "الابتلاء" معبراً وحيداً للوصول إلى مراتب القرب. إن العقل الذي يدرك هذه الحقائق يتوقف عن محاكمة الخالق بجهل، ويبدأ في فهم "حكمة الأسباب"، مؤمناً بأن الله "عدل لا يجور"، وأن رحمته وسعت كل شيء حتى ذلك الألم الذي يبدو في ظاهر الأمر قاسياً، ففي باطنه رحمة لا تتركها إلا القلوب التي أيقنت بجمال العدل الإلهي.

المبحث الثالث: أنطولوجيا الموت والبرزخ وجدلية الجزء التكويني

ينتقل البحث في هذا الفصل من محاكمة الفعل في عالم الدنيا إلى معاناة "أثر الفعل" في عالم ما بعد الموت، وهو ما تسميه مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) بعالم البرزخ أو "عالم المثال". إن العقل البشري الذي اعتاد على القوانين المادية الصرفة يجد صعوبة في تصور كيفية استمرار الوعي والمحاسبة بعد بلى الجسد، إلا أن المحاكمة العقلية الرصينة ترى أن الموت ليس عدماً أو فناً، بل هو "خروج من القشرة إلى اللب"؛ فالإنسان في هذه الحياة يشبه النائم الذي لا يدرك حقيقة ما يراه إلا بعد اليقظة، والموت هو تلك اليقظة الكبرى التي ينكشف فيها الغطاء عن الحقائق الملكوتية للأعمال. إن العدالة الإلهية تقتضي ألا يتأخر الجزء إلى يوم القيامة الكبرى بشكل كلي، بل يبدأ بمجرد انقطاع العبد عن عالم المادة، حيث يواجه الإنسان "صورته الحقيقية" التي صنعها بيده عبر سنوات من التجري أو الانقياد.

في هذا السياق، يبرز مفهوم "تجسد الأعمال" كأحد أعمدة العدل الإلهي في مدرسة أهل البيت، وهو المفهوم الذي فصله العلامة الطباطبائي في تفسير الميزان؛ فالجزء الأخروي ليس حكماً قانونياً "خارجياً" يفرض على الإنسان من قبل قاضٍ، بل هو "ظهور لجوهر العمل" في صورة غيبية. إن من يمارس الظلم في الدنيا إنما يراكم في حقيقة نفسه "ظلمة وناراً"، ومن يمارس الانقياد والطاعة إنما يبنى "نوراً وروحاً". في عالم البرزخ، تسقط الحجب المادية التي كانت تمنع الإنسان من رؤية قبح معصيته، فيجد المتجرى نفسه محاطاً بصور أعماله القبيحة التي تتهشع وتؤلمه، لا لأن الله يريد الانتقام منه، بل لأن هذه هي "حقيقة ما صنعه". العقل هنا يقر بالعدالة المطلقة؛ فالإنسان لا يُعاقب بشيء غريب عنه، بل يُعاقب بـ"نفسه" التي شوهاها بالذنوب. إن هذا الربط التكويني بين الفعل وجزائه يرفع كل شبهة حول "القسوة" أو "الظلم"، فالله لم يخلق النار ليعذب بها عباده، بل العباد هم من أوقدوا نيرانهم بأيديهم وعلاوة على ذلك، يعالج هذا الفصل إشكالية "عذاب القبر" التي يثيرها بعض الحداثين بدعوى أن الجسد يتحول إلى تراب فلا يشعر بالألم. المحاكمة العقلية هنا تفرق بين "الجسد الترابي" الخامد وبين "الروح" التي تلبس في البرزخ "جسداً مثالياً" يشبه جسد الحلم؛ فهو يمتلك الحواس والإدراك والألم واللذة، ولكنه منزه عن الثقل المادي. إن هذا القالب البرزخي هو الذي يدوق "ضغط القبر" التي هي في جوهرها "زحمة الضيق" الناتجة عن التعلقات المادية والذنوب الدنيوية. إن العدل الإلهي يتجلى هنا في أن المحاسبة تبدأ فوراً لتطهير النفس من أدرانها؛ فالمؤمن الذي كانت له هفوات يُشد عليه في البرزخ ليدخل القيامة طاهراً، بينما المتجرى المعاند يدوق وبال أمره ليدرك سوء اختياره. قال الطباطبائي: «البرزخ هنالك عالمان يقعان بين عالم الجسم والجسمانيات وعالم اسرار الله، وهما عالم العقل وعالم المثال. وكل موجود لا بد وأن يعود في النهاية إلى نقطة بدايته» (الطباطبائي، ٢٠٠٨ م، ص ١١٧-١١٩).

إن البرزخ هو "مختبر الحقائق"، وفيه تظهر قيمة "الفؤاد" والنية؛ فالشخص الذي كان يتمنى فعل الخير ولم يقدر عليه (الاتقياد القلبي) يجد نفسه في نعيم دائم، والذين كانوا يضمرون الشر ويتلذذون بتخيله (التجري الخيالي) يجدون تلك الخيالات وحوشاً تطاردهم. أما فيما يخص "الخلود" في العذاب، فإن العقل يتساءل عن تناسب بين ذنب محدود في الزمن وعقاب مؤبد. مدرسة أهل البيت تجيب بأن الخلود ليس مرتبطاً بـ"كمية" الوقت الذي استغرقه الذنب، بل بـ"نوعية" النفس التي أنتجها الذنب.

إن الإنسان الذي أصبح الكفر والتمرد جزءاً من "ماهيته" بحيث لو عاش للأبد لعصى الله للأبد، هو الذي يخلد في النار؛ لأن طبيعته أصبحت متنافرة مع النور الإلهي. العدالة هنا تقتضي وضع الشيء في موضعه؛ فالنفس المظلمة مكانها الظلمة. ومع ذلك، تبقى "الرحمة الإلهية" هي الغاية الكبرى، حيث إن الشفاعة والطف الإلهي يتدخلان لإتقاذ كل من بقي في قلبه خيط من نور الاتقياد. إن الموت والبرزخ في نهاية المطاف هما مصفاة إلهية كبرى تهدف إلى فصل الحق عن الباطل، وإعادة الأمانات إلى أهلها، ليتحقق العدل الكامل في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وهو القلب الذي صقله الإنسان في الدنيا بروح التسليم والرضا والبعد عن غطوسة التجري. وينتهي هذا الفصل بالتأكيد على أن "الجزء التكويني" هو أرقى صور العدل؛ لأنه يحرر الذات الإلهية من تهمة "الإيلام العبي"، ويضع المسؤولية كاملة على عاتق الإنسان. إننا في كل لحظة من حياتنا الدنيا، نحن "نبي" برزخنا؛ فكلماتنا وأفكارنا ونوايانا هي حجارة البناء في ذلك العالم. العقل الذي يدرك هذه الحقيقة لا يطالب الله بالعدل فحسب، بل يطالب نفسه بالاستقامة، لأن المحاكمة العقلية بدأت بالفعل منذ اللحظة التي نطق فيها بكلمة "أنا" وبدأ يمارس حرية الاختيار بين طاعة المولى والتمرد عليه. وبذلك يكتمل المشهد السردى للعدالة في الانتقال بين العالمين؛ فالدنيا مزرعة والآخرة حصاد، والبرزخ هو رائحة المحصول التي تظهر فور الحصاد.

المبحث الرابع: التحولات الحداثية وفلسفة العقوبات والحدود بين النص والواقع

يقف العقل المعاصر اليوم أمام تساؤلات عميقة حول جدوى العقوبات البدنية والحدود الشرعية في ظل تطور المنظومات الجنائية والروح الإنسانية التي تميل نحو الأنسنة والإصلاح النفسي بدل التكيل الجسدي. تطلق المحاكمة العقلية في هذا الفصل من ضرورة فهم "فلسفة التشريع" في مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)، حيث لا يُنظر إلى العقوبة كعقل انتقامي أو تشفي إلهي، بل كـ "دواء مر" لمرض عضال يهدد سلامة المجتمع وروح الفرد. إن الاعتراضات التي يثيرها بعض المفكرين الحداثيين، وعلى رأسهم أطروحات محمد شحرور حول "نظرية الحدود" التي تعتبر العقوبات الواردة في النص القرآني هي السقف الأعلى (الحد الأقصى) وليست عقوبات جامدة، تجد في مدرسة أهل البيت وفقاً للنقاش يقوم على "علل الشرائع" ومقاصدها؛ فالعقوبة في الإسلام هي "تطهير" للمجرم وزجر لغيره، وإذا كان العصر الحديث قد ابتكر وسائل زجرية كالخدمة المجتمعية أو الحبس الانفرادي، فإن العقل يتساءل عن مدى مرونة الشريعة في استيعاب هذه البدائل بما لا يخل بأساس

العدل الإلهي. إن مدرسة أهل البيت وضعت ضوابط إجرائية صارمة وشروطاً شبه تعجيزية لإقامة الحدود (مثل شرط حضور أربعة شهود عدول في جريمة الزنا)، مما يكشف عن رغبة إلهية في "الستر" لا في "الفضيحة"، وفي "الترهيب النفسي" لا في "الإيقاع المادي". إن المحاكمة العقلية هنا تدرك أن الغاية من "القطع" أو "الجلد" ليست إيلاء البدن بحد ذاته، بل هي إيقاد وعي "التجري" في نفس الفاعل والمجتمع. فالعقوبة البدنية، بحسب روايات أهل البيت، هي "كفارة" تسقط بها عقوبة الآخرة، وهنا تتجلى الرحمة في قلب العدالة؛ فأن يذوق الإنسان ألماً عابراً في الدنيا يظهر به روحه، أهون بكثير عقلاً من أن يلقي الله ببتعة ذنبه في عالم الخلود. ومع ذلك، فإن العقل الفقهي المعاصر في مدرسة العدلية يفتح الباب أمام فكرة "الأحكام الولائية" وتغير الموضوعات، حيث يمكن للحاكم الشرعي المقسط أن يوازن بين مصلحة الزجر وحماية كرامة الإنسان في ظروف معينة، مما يجعل التشريع الإسلامي حياً ومتفاعلاً مع تطور الوعي البشري لا جامداً عند حدود المادة. وعند معالجة إشكالية "المسؤولية الجنائية" لذوي الاحتياجات الخاصة والاضطرابات النفسية، نجد أن مدرسة أهل البيت سبقت نظريات علم الجريمة الحديثة بقرن؛ حيث أسست لمبدأ "رفع القلم" عن المجنون والمكره والمعاق ذهنياً. المحاكمة العقلية هنا تقوم على مبدأ "التناسب بين الإدراك والمحاسبة"؛ فالله لا يكلف نفساً إلا ما آتاها، ومن سلب منه العقل (أداة الانقياد والتجري) سلب منه التكليف والجزاء العقابي. إن العدل الإلهي في هذا السياق يرفض مساواة الشخص السوي بالمضطرب نفسياً، فإذا ارتكب الأخير جرماً، فإن المحاكمة تتوجه نحو "جبر حق المظلوم" عبر الديات والتعويضات المادية التي يتحملها المجتمع أو بيت المال (العاقلة)، بينما تظل روح الجاني "معذورة" عند الله. إن هذا التوازن الدقيق بين "حق المجتمع" و"عذر الفرد" هو تجسيد للمحاكمة العقلية التي لا تضحي بالبريء تحت وطأة القانون، ولا تهمل المظلوم تحت شعار القدر. وفيما يخص "القصاص"، فإن العقل الذي يرى فيه قسوة يغفل عن حقيقته كـ "حق للمظلوم" وليس واجباً على الحاكم؛ فالله لم يقل "يجب القتل"، بل قال "كتب عليكم القصاص"، وجعل العفو أقرب للتقوى. إن العدالة الإلهية هنا تعيد السلطة "لولي الدم"، لتمنص غيط القلوب وتمنع الثارات القبلية العشوائية التي تقني المجتمعات. إن المحاكمة العقلية تقبل القصاص كـ "حماية للحياة" (ولكم في القصاص حياة)، لأنه يمنع المجرم من التفكير في الجريمة أصلاً. ومن منظور حدائي، يمكن فهم القصاص كرسالة قوية ضد "التجري" على قدسية الروح الإنسانية.

إن الدم مقابل الدم في مدرسة أهل البيت هو الحد الفاصل بين الفوضى والنظام، ولكن مع فتح نوافذ "الرحمة" عبر الدية والعفو، مما يثبت أن العدل الإلهي يهدف دائماً إلى "إصلاح الإنسان" وليس تدميره، وأن العقوبة في جوهرها هي صرخة تنبيه للعبد ليعود إلى فطرته المنقادة قبل أن يغرق في ظلمات التمرد والتجري.

وينتهي هذا البحث بالتأكيد على أن الانتقادات الحداثية، رغم وجهة بعض تساؤلاتها، غالباً ما تقف عند "ظاهر الفعل" ولا تنفذ إلى "علة الحكم". إن مدرسة أهل البيت تعلمنا أن التشريع هو "لطف" من الله بالعباد، وأن

العقوبة ليست هي الأصل، بل هي الاستثناء الذي لا يُلجأ إليه إلا عند انسداد طرق الهداية والتوبة. إن العقل الذي يحاكم الله على وجود "الحدود" هو ذاته العقل الذي يحتمي بالقانون ليمنع الجريمة؛ والفرق الوحيد أن القانون الإلهي يراعي "باطن الإنسان" و"مصيره الأبدي"، بينما القانون البشري يكشف بحفظ "النظام المادي". وبذلك، نظل فلسفة العقوبة في الإسلام فلسفة "بناء" لا "هدم"، ويبقى العدل الإلهي هو المظلة التي تحمي الإنسانية من طغيانها، موازنةً بين صرامة الحق ورقة الرحمة، ومؤكدةً أن كل جزء في الدنيا هو خطوة نحو التطهير والكمال النفسي.

المبحث الخامس: كفارات الذنوب والشفاعة وآليات العفو والرحمة الإلهية

يصل البحث في فصله الختامي إلى الذروة التي تنكشف فيها حقيقة الغاية من الخلق؛ فإذا كانت المباحث السابقة قد ركزت على العدل والابتلاء والعقوبة، فإن هذا الفصل يركز على "الرحمة التي سبقت الغضب" وكيف أن المنظومة الجزائية الإلهية ليست غاية في ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق الكمال الإنساني. تنطلق مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) من رؤية مفادها أن الله تعالى غني عن عذاب عباده، وأن كل تشريع للتوبة أو الكفارة هو "لطف" إلهي يهدف إلى ترميم ما أفسده العبد بممارسته لـ "التجري". إن المحاكمة العقلية في هذا المقام تدرك أن العدل يقتضي معاقبة المسيء، ولكن "الفضل" والرحمة يقتضيان قبول الندم؛ فالتوبة في جوهرها هي عملية "انقلاب وجودي" من حالة التمرد والجرأة إلى حالة الانقياد والتذلل بين يدي المولى، وهذا الانقلاب كفيل عقلاً بمحو آثار الذنب لأن العلة من العقوبة (وهي إصلاح النفس) قد تحققت بالفعل بالندم في هذا السياق، نناقش دور "الكفارات" و"البلاءات التطهيرية"؛ ففي عقيدة أهل البيت، يُعتبر المرض، والفقر، وحتى "العثرة في الطريق" أو "فقدان الدرهم"، كفارات للذنوب المؤمن. المحاكمة العقلية هنا تفسر هذا الأمر بأن الله لا يظلم المؤمن فيؤخر عقوبته إلى الآخرة إذا كان قابلاً للتطهير في الدنيا. إن الجزء العاجل هو نوع من "الوفاء الإلهي" للعبد؛ لكي يلتقى ربه في القيامة تقيماً من كل "تبعة" ناتجة عن هفواته. وهنا نربط بين ما ورد في "جامع السعادات" حول طب النفوس وبين الواقع؛ فالذنوب يترك ظلمة في الروح، والعمل الصالح أو البلاء الصبور يولد نوراً يطرد تلك الظلمة. ومن هنا تبرز قاعدة "تبديل السيئات حسنات"، قال الطباطبائي: في تفسير قوله تعالى: " (فاولئك يبذل الله سيئاتهم حسنات) "تفريع على التوبة والايمان والعمل الصالح يصف ما يترتب على ذلك من جميل الأثر وهو أن الله يبذل سيئاتهم حسنات" (الطباطبائي، ١٩٩٧٦ م؛ ج ١٥، ص ٢٤١). حيث إن الطاقة التي كانت تُصرف في المعصية تتحول بالندم إلى طاقة وقود للتقرب، فيصبح الذنب القديم (بعد التوبة) محفزاً للتواضع والانكسار، وهذا هو عين العدل الذي يحول الفشل الأخلاقي إلى نجاح روحي.

أما مسألة "الشفاعة"، فهي من أكثر المسائل التي تحتاج إلى محاكمة عقلية دقيقة لرفع توهم "المحاباة" أو "تعطيل القانون". الشفاعة في مدرسة أهل البيت ليست وساطة سياسية تظلم طرفاً لحساب طرف، بل هي "قانون مكمل" للرحمة الإلهية. إنها شفاعة لمن "ارتضى الله دينه"، أي لمن حافظ على أصل "الانقياد" والولاء رغم تعثر

جوارحه في مقام العمل. إن الشفاعة تندخل لملء الفجوة بين "استحقاق العبد" وبين "مقام الجنة" الذي لا يبلغه أحد بمجرد عمله المحدود. العقل يتقبل الشفاعة لأنها لا تُمنح للمعاند المتجرى الذي قطع كل خيوط الاتصال، بل تُمنح لمن بقي في قلبه بذرة حب ونور. إنها "جبر للخاطر" الإلهي لمخلوقاته الضعيفة، وتثبت أن نظام الجزاء ليس نظاماً جافاً، بل هو نظام يديره "رب ودود" يبحث لعباده عن أدنى حجة ليدخلهم في رحمته. ويتطرق البحث هنا أيضاً إلى "القدر المرن" المتمثل في (لوح المحو والإثبات) وعلاقته بصلة الرحم والصدقة والدعاء. يتساءل العقل: كيف يغير الدعاء القدر وهو معلوم لله؟ الإجابة تكمن في أن "العدالة الإلهية" جعلت لبعض الأفعال آثاراً تكوينية تغير المسار؛ فالإنسان قد يكون مكتوباً عليه قصر العمر بسبب جنينات أو ظروف (قدر معلق)، فإذا وصل رحمه، استحق بـ "قانون العدل والفضل" أن يُمد في عمره. هذا التفاعل بين فعل العبد وقدر الله يثبت أن الإنسان ليس ريشة في مهب الريح، بل هو شريك في صنع مصيره الأخروي والديني. إن المحاكمة العقلية هنا تستقل من الجمود القدرى إلى الحيوية الأخلاقية، حيث يدرك العبد أن كل فعل خير يفعله هو بمثابة "ممحاة" لآثار تجريه السابق، وأن الله يراقب هذا السعي الدؤوب ليجازي عليه بالثبات وحسن العاقبة.

وينتهي البحث بالتأكيد على أن "الشفاعة الكبرى" هي شفاعة محمد وآل محمد (ص)، وهي تجل لأرقى صور الوفاء الإلهي لمن أخلصوا في الانقياد المطلق، ليكونوا وسائط الرحمة لمن أحبهم وسار على نهجهم. إن العدل الإلهي في مدرسة أهل البيت ينتهي دائماً بالرحمة؛ فالنار خلقت لتطهير من لم يطهر، والجنة خلقت لتكون مقراً لكل من سعى نحو النور. إن المحاكمة العقلية التي بدأت بصرخة ألم أو تساؤل عن عقوبة، تنتهي هنا بالسجود أمام عظمة "الحكمة الإلهية" التي جعلت من كل شيء في الوجود (من الذرة إلى المجرة، ومن المرض إلى الشفاء، ومن الذنب إلى التوبة) مدرسة لتربية الإنسان وإيصاله إلى مقام "الرضا"؛ حيث يرضى العبد عن ربه في كل أحواله، ويوقن أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن الله أعدل من أن يظلم وأرحم من أن يترك عبده وحيداً في مواجهة مصيره.

النتائج النهائية

إن العدالة الإلهية - في ضوء مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) - عدالة تكوينية أخلاقية تقوم على حقيقة النفس لا على ظاهر الجسد، وتتوازن فيها صرامة الحق مع سعة الرحمة. وبذلك يتبين أن إشكالات الشرور، والخلود، والعقوبات، والشفاعة، إنما تنشأ من قراءة جزئية للواقع، بينما القراءة الكلية تكشف أن الله "عدل لا يجور"، وأن كل جزاء هو امتداد منطقي لاختيار الإنسان الحر.

• تكامل العقل والنص في تأسيس العدالة الإلهية

تبين أن جدلية المحاكمات العقلية لا تمثل صراعاً بين العقل والوحي، بل تكشف عن انسجام عميق بينهما؛ فالعقل في مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) حجة باطنية، والنص حجة ظاهرية، وكلاهما يشتركان في تأكيد كمال العدل الإلهي.

- **مركزية النية في بناء الاستحقاق**
أثبت البحث أن معيار الاستحقاق الجزائي لا ينحصر في الفعل الخارجي، بل يقوم أساساً على حقيقة الإرادة الباطنية؛ فمفهوم "التجري" يكشف أن هناك حرمة المولى يتحقق بالجرأة القلبية حتى لو لم يتحقق الفعل مادياً، مما يجعل العدالة الإلهية عدالة أخلاقية باطنية لا شكلية.
- **الجزاء بوصفه أثراً تكوينياً لا إجراءً انتقامياً**
خلصت الدراسة إلى أن العقوبة والثواب في الرؤية الإمامية ليسا أحكاماً قانونية مفروضة من خارج الفعل، بل هما تجلٍ تكويني لحقيقة العمل؛ وهو ما تؤكد تحليلات محمد حسين الطباطبائي في الميزان في تفسير القرآن حول تجسّد الأعمال.
- **حل إشكالية الشرور والآلام عبر مفهوم العوض والابتلاء**
أظهر البحث أن الآلام غير الاختيارية (كآلام الأطفال) لا تنقض العدل الإلهي، بل تُفهم ضمن نظام التعويض الأخروي (العوض) والابتلاء التطهيري، كما قرره العلامة الحلي في كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، وبذلك يرتفع القبح العقلي عن إيلام من لا ذنب له.
- **نسبية التكليف ومراعاة التفاوت الوجودي**
أثبتت الدراسة أن العدالة الإلهية ليست حساباً ميكانيكياً موحداً، بل تراعي تفاوت الإمكانيات والظروف الوراثية والبيئية؛ فالجزاء مرتبط بقدر الإدراك والاختيار المتاح، مما يحل إشكالية التفاوت القدري.
- **البرزخ بوصفه مرحلة انكشاف الحقيقة**
تبين أن الموت لا يمثل انقطاع العدالة بل بداية ظهورها، وأن عالم البرزخ يكشف الصورة الحقيقية للأعمال؛ فالإنسان يلقي أثر ما صنع، مما يرفع شبهة الظلم أو التعسف في الجزاء.
- **تفسير الخلود على أساس الماهية لا الزمن**
خلص البحث إلى أن الخلود في العذاب لا يُفهم على أساس مدة الذنب الزمنية، بل على أساس رسوخ صفة التمرد في ماهية النفس، بحيث تصبح متنافرة ذاتياً مع النور الإلهي.
- **فلسفة العقوبات بين النص والواقع المعاصر**
أظهر البحث أن الحدود والقصاص في التشريع الإسلامي ليست أدوات انتقام، بل وسائل إصلاح وزجر وتطهير، مع وجود مرونة اجتهادية تراعي تغير الموضوعات والظروف، مما يفتح مجالاً للتفاعل مع الإشكالات الحديثة دون التفريط بأصل العدالة.

• الرحمة كأفق نهائي للعدالة

بيّنت الدراسة أن منظومة الكفارات، والبلاءات التطهيرية، والتوبة، والشفاعة، تمثل تجليات لرحمة إلهية تسبق الغضب؛ فالعدل لا ينتهي بالعقوبة، بل يُتَوَجَّ بالعفو لمن حافظ على أصل الانقياد.

• الإنسان شريك في صناعة مصيره

انتهى البحث إلى أن الإنسان ليس كائنًا مسيرًا بالكامل، بل هو فاعل أخلاقي يني مصيره عبر اختياراته؛ فالمحاكمة العقلية تبدأ في الدنيا قبل الآخرة، وكل موقف اختياري يرسخ صورة النفس التي ستواجه جزاءها. في ختام هذا البحث الموسع، نخلص إلى أن جدلية المحاكمات العقلية والعدالة الإلهية ليست صراعاً بين العقل والنص، بل هي تنافس يكشف عن كمال الخالق وحرية المخلوق. لقد أثبتنا أن "التجزي" هو أصل الاستحقاق للعقوبة لأنه كشف عن سوء السريرة، وأن "الابتلاء" هو مختبر الرحمة لا الانتقام، وأن "الجزاء" هو الصورة الملكوتية للعمل. إن مدرسة أهل البيت قدمت للعالم نموذجاً فريداً يوازن بين صرامة القانون الجزائي وسعة الصدر الإلهي، مؤكدة أن "العدل" هو أساس الملك، وأن "الرحمة" هي غاية الوجود. إن العقل البشري، حين يتحرر من أوهام المادة، يدرك أن كل تفصيل في حياته (من وراثة وبيئة وقدر) هو مصمم بدقة متناهية ليمنحه أعظم فرصة للقاء الله بقلب سليم. وبذلك، يكتمل البحث ببيان أن الله "عدل لا يجرور"، وأن المحاكمة الحقيقية هي التي يجريها الإنسان لنفسه في كل لحظة يختار فيها بين النور والظلمة.

المصادر والمراجع المعتمدة

الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط١، بيروت، ١٩٩٧م.
الحلي، الحسن بن يوسف (العلامة)، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، مؤسسة النشر الإسلامي، ط١٤، قم، - إيران، ١٤٣٣هـ.

المنصوري، صلاح، الانقياد والتجزي عند الأصوليين، دار الرافدين، ط١، بيروت - لبنان، ٢٠١٨م.
فلسفي، محمد تقى، تعريب: فاضل الحسيني الميلاني؛ الطفل بين الوراثة والتربية، دار التعارف للمطبوعات، بيروت - لبنان، ١٣٨٦هـ.

التراقي، المولى محمد مهدي، جامع السعادات، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٤، بيروت - لبنان، د.ت.
الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، علل الشرائع، المكتبة الحيدرية، ط١، النجف الأشرف - العراق، ١٣٨٥هـ.

الانصاري، مرتضى، ؛ فرائد الأصول، مجمع الفكر الاسلامي، ط٢٣، قم - إيران، ١٤٣٨هـ.

٨. الطباطبائي، محمد حسين، مراجعة وتعليق السيد علي القصير؛ حياة ما بعد الموت، اصدار قسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة الحسينية المقدسة، العراق - كربلاء المقدسة، ٢٠٠٨م.